مع بدء الحملات الدعائية للانتخابات

شبكة الاعلام العراقي امام محك اختبار حقيقي لحياديتها واستقلاليتها

اياد عطية الخالدي
تصوير- نهاد العزاوي

اعلنت المفوضية العامة للانتخابات عن ضوابط قانونية وتعليمات تتعلق بالدعاية الانتخابية وتلزم المرشحين لمجلس النواب ، ووسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة وجميع الجهات الحكومية وغير الحكومية التقيد بها.
واحتل الاعلام جزءاً كبيراً من هذه التعليمات والضوابط ، وعلى نحو خاص الاعلام الرسمي المتمثل بشبكة الاعلام العراقية.

محمد جاسم

*** مدير شبكة الاعلام العراقي: لن نسمح بتدخل الحكومة او أي طرف اخر في التأثير على استقلاليتنا**

د.جعفر محمد صادق

*** معاون عميد كلية الاعلام.. لا توجد ستراتيجية محددة وواضحة تسير عليها شبكة الاعلام... وسذاجة الاداء تضعف خطابها الاعلامي**

يوسف حميد ال خير الله

د.صالح المطلك

حاتم الجنابي

*** مرشحون يبدون مخاوفهم من احتمال تجيير الشبكة لمصلحة جهات محددة... والشبكة تعدهم بفرص متساوية**

مخاوف وقلق وشكوك

غير ان العديد من المرشحين ابدوا تخوفهم من احتمال تجبير اعم الدولة لمصلحة اعضاء في الحكومة او لصالح قوى سياسية ينتمي اليها مسؤولون متنفذون في شبكة الاعلام العراقي وعدم منح الجميع فرصاً متساوية في الدعاية الانتخابية فقد ابدت احدى المرشحات التي طلبت في اتصال متأخر لها معنا عدم ذكر اسمها.. قلقها من احتمال (تجيير) وسائل اعلام الدولة سواء الفضائية العراقية او صحيفة الصباح لمصلحة جهات محددة لها نفوذ في الشبكة.

وقالت ان اجهزة اعلام الدولة بدأت بتسليط الضوء على اعضاء الحكومة وشخصيات وصفتها بالمحددة وقامت قبل بدء الحملة الانتخابية بتغطية تحركاتهم السياسية والاجتماعية ونقلت تصريحاتهم المتضمنة لبرامج انتخابية وقدمتها على انها مقابلة تلفزيونية او مادة اخبارية بحتة، مما منح هؤلاء المرشحين فرصاً لتمرير برامجهم بكياناتهم السياسية في الوقت الذي ينتظر فيه بقية المرشحين دورهم للحصول على مساحة لا تتعدى بضع دقائق لا تكفي للتعريف بانفسهم او ببرنامجهم الانتخابي.

وذكرت ان التجربة السابقة اشرت بشكل واضح انحياز الشبكة لمصلحة الحكومة السابقة، اذ تحولت الشبكة الى منبر دعائي للقائمة التي يراسها رئيس الحكومة السابق، بوجود نفس الانظمة والقواعد والتعليمات التي اصدرتها المفوضية المستقلة للانتخابات والتي خرقت انذاك، مما يثير مخاوفنا من ان تتكرر هذه التجربة بغياب ضمانات كافية تمنع ذلك. وشكك صالح المطلك بنزاهة عدد من وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية واصفا اياها بانها تروج للمشروع الامريكي والذين (يتماشون معه) بحسب تعبيره داعيا المواطنين الى عدم التاثر بها.

إعلام حر ووطني

في حين يرى الشيخ يوسف حميد الخير الله المرشح عن ائتلاف الكتلة العراقية في محافظة الناصرية ان تعدد وتنوع وسائل الاعلام العراقية المرئية منها او المقروءة او المسموعة يحد من تأثير اعلام الدولة ويمنح الجميع فرص التحرك بحرية في ظل تعدد الخيارات والمنابر.

وعبر الخير الله عن اعتقاده بان الاعلام العراقي التابع للدولة اوالقطاع الخاص سيسهم بانجاح عملية الانتخابات بما يعزز ويطور العملية السياسية في البلاد واصفاً الاعلام العراقي بانه اعلام واع ووطني، داعياً الجميع الى الالتزام بالنزاهة والمهنية والحيادية التي عدها من مقومات الاعلام الحر في الدول الديمقراطية.

السيد حاتم محمود الجنابي من التجمع الجمهوري اعرب بالمقابل عن اعتقاده بعدم وجود اعلام محايد، مبينا ان من حق اية مؤسسة اعلامية الانحياز الى الاهداف التي تؤمن بها، واما بشأن اعلام الدولة فان التجارب السابقة لم تكشف عن حيادية كاملة لكن هذه التجربة ستعزز العديد من المؤشرات، وستكون محطة اختيار لحياديته ونزاهته وكل ما اتمناه ان يخدم اعلام الدولة العملية السياسية ولا يتقاطع مع اهدافها.

أقاويل نرفضها

ورفض السيد محمد جاسم خضير رئيس هيئة الامناء في الهيئة العامة لخدمات البث والارسال، الانتقادات الموجهة الى شبكة الاعلام العراقية التي تصفها بانها (مجيرة) لمصلحة جهات سياسية معينة.

وقال: ارفض ما يشاع او يقال بان شبكة الاعلام العراقي قد (جيرت) لجهة ما، موضحا ان الانتخابات حدث جديد في العراق ولم يحدث في السابق ان جرت اية انتخابات حرة ونزيهة بطريقة ديمقراطية، وان حدوث ثغرات او هفوات امر متوقع.. مع انها لم تتحدث بقصد او سوء نية انما لضعف التجربة وقلة الخبرة.

وبين ان الشبكة استفادت من تجربة الانتخابات الاولى، اذ تحسن الاداء اثناء عملية الاستفتاء، وتوقع ان يرتقي اداء الشبكة الى درجة اعلى في الانتخابات التي ستجري منتصف كانون الاول القادم لاختيار اعضاء مجلس النواب والتي بدات حملاتها الدعائية قبل ايام.

ضغوط ولكن

واعترف السيد محمد خضير مدير شبكة الاعلام العراقي وكالة الشبكة ستخصص في جميع مفاصلها مساحة زمنية لجميع الكيانات والقوائم المشاركة في الانتخابات بغض النظر عن قوة او ضعف هذا الكيان او ذاك، مشدداً على ان الجميع سيحصلون على فرص متساوية في الوقت والرقعة الصحفية، معتبراً ان هذا الامر دليل على حيادية الشبكة في هذه المرحلة الحساسة ولفت مدير شبكة الاعلام العراقي وكالة ان الشبكة مستقلة لانها غير مرتبطة باية جهة وانما هي مؤسة دولة وليست مؤسسة تابعة الى الحكومة ولا لاي كيان او شخص معين، ولهذا فاننا نتعامل مع الجميع بشفافية ومصداقية عالية لان الجميع لنا ونحن للجميع.

القانون رقم (٦٦)

ودافع السيد محمد خضير مدير شبكة بتعرض الشبكة الى ضغوط من بعض الجهات من دون ان يفصح عن نوع الضغوط او يحدد هذه الجهات، لكنه شدد على ان الشبكة لم تستجب لهذه الضغوط وظلت متمسكة باستقلاليتها.

غير ان جهات مطلعة كشفت عن وجود صراع بين اطراف تمثل مجلس الوزراء حاولت فرض اجندتها على الشبكة وبين اطراف من داخل الشبكة تنتمي الى قوى سياسية اخرى، وقد تدخلت رئاسة الجمهورية واعادت الامور الى نصابها. وقال مدير شبكة الاعلام العراقي وكالة انه بالرغم من مرارة هذه التجربة الا انها اثبتت ان مركزنا نابع من مصدر قوة وليس ضعفاً وهذه القوة تحتم علينا ان نعمل باستقلالية مطلقة بعيداً عن أي تأثير لاية جهة كانت.

حيادية ومستقلة

وقال رئيس الامناء في الهيئة العامة لخدمات البث والارسال ومدير شبكة الاعلام العراقي وكالة، ان شبكة الاعلام العراقي بكافة مفاصلها المرئية والمسموعة والمقروءة سوف تسهم بفاعلية في دعم العملية الانتخابية مبيناً ان الاعلام العراقي وكالة عن الخط العام الذي تتبناه الشبكة في ابراز ومتابعة نشاطات المسؤولين في الحكومة وفعالياتهم التي حققت انجازات للمواطن العراقي، نافياً ان يكون الغرض منها تقديم دعاية انتخابية لهذا المسؤول او ذاك، مبيناً ان القانون رقم ٦٦ الذي وضع اسس شبكة الاعلام العراقي واضح ويقر بانه يعكس نشاطات الحكومة العراقية، لكن ليس معنى هذا ان يكون أي لقاء مع مسؤول ما بالضرورة دعاية انتخابية.

توجيهات

واشار مدير عام شبكة الاعلام العراقي الى ان توجيهات صدرت لكل العاملين في الشبكة بضرورة احترام الرأي والرأي الآخر، حتى وان كان مختلفاً وتابع موضحاً ان هناك اصرارا من جانبنا بإلزام كافة العاملين بالحيادية، واحترام وتقبل الرأي الآخر مهما كان هذا الراي واياً كان صاحبه.

الاعلام المؤسسي

ولاستطلاع رأي جهة محايدة التقت (المدى) الدكتور جعفر محمد ادق معاون عميد كلية الاعلام في جامعة بغداد.

قال الاستاذ جعفر ان شبكة الاعلام العراقي من حيث الشكل والهيكلية والاداء هي شبكة اعلامية مستقلة، فقانونها يضعها الى حد كبير بعيداً عن تأثير الحكومة او اية جهة سياسية.

وفي الانتخابات السابقة منحت الشبكة بكل مفاصلها فرصاً متساوية لكل الكيانات المشاركة في الانتخابات على الرغم من ان بعض الكيانات حصلت على حيز اكبر من غيرها، وباعتقادي ان الانتخابات المقبلة ستكرس حيادية الاعلام ا

لمؤسسي.

غياب الستراتيجية

واشار جعفر: الى اننا في العراق لا نملك تجربة راسخة وغنية في مجال الاعلام الانتخابي، ناهيك عن ان غالبية من يعملون في هذه المؤسسة موظفون يمثلون انتماءات معينة، ومن يشغل منصباً مهما بسبب انتمائه السياسي قد لا يستطيع ان يخفي انحيازاته الفكرية والسياسية، ولهذا يصوغ مادة اعلامية بشكل ينسجم مع افكاره وميوله.

وتابع جعفر موضحاً انه بغياب ستراتيجية محددة وواضحة تسير عليها شبكة الاعلام العراقي بحيث تخضع جميع المواد المعدة للنشر او البث الى مطبخ خاص لتكتسب شكل الخطاب الاعلامي الذي يميزها، يبقى عملها خاضعا الى الارتجالية.

بين الاحتراف والسذاجة

وقال جعفر: علينا ان ندرك حقيقة واضحة هي ان العاملين في الشبكة يمثلون اجيالاً مختلفة وكفاءات متباينة جداً تجمع ما بين الاحتراف والسذاجة، وانا اعرف شخصياً ان هناك عددا كبيراً من طلبة كلية الاعلام الفاشلين اصبحوا مديري اقسام ومعدي ومقدمي برامج ساذجة في هذه الشبكة. لذلك فانك لا تستطيع ان تحدد خطاباً اعلامياً واضح المعالم،وبالنتيجة فان المتلقي لا يستطيع ان يفرز انحيازات مستندة لهذا الطرف او ذاك، امام هذه العشوائية والارباك وضعف الاداء الاعلامي.

لا خلل في قانون الشبكة

ويعتقد الدكتور جعفر محمد ان ليس هناك خلل في قانون الشبكة انما الخلل في الية تطبيقه، فهذه الشبكة التي لم تنضج اعلامياً بعد والغالبية العظمى من أعضائها هم من انتماءات سياسية وحزبية محددة بما فيهم مجلس الامناء الذي يوجد بين اعضائه من هو اعلامي متخصص ومن هم عناصر طارئة لا يمكن لها ان تتجاوب وتتناغم لتؤسس فضائية اعلامية حقيقية.

تعهد

من جانبه تعهد السيد محمد خضير رئيس الامناء في الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والارسال بان تكون الشبكة للجميع وقال نعاهد جميع الكيانات السياسية على ان تكون الشبكة للجميع ولن نسمح لاية جهة حكومية او غير حكومية بالتدخل في عمل أي مفصل من مفاصل الشبكة. واضاف ان تشعر جميع الكيانات والقوائم المشاركة في الانتخابات باستقلالية الشبكة وحياديتها. مبيناً ان الشبكة ستقوم برفض اية دعاية انتخابية مقابل اجر اعلاني لاية قائمة.

حدث وحديث

على هامش الموضوع

في اللحظة التي انتهيت بها من اعداد هذا الموضوع اتصلت بي احدى المرشحات لمجلس النواب، وطلبت ان اطلعها على ما سأنشره من آرائها، وعلى الرغم من غرابة هذا الطلب، الا انني استجبت وقرأت على مسامعها ما صرحت به بالفعل، وقبل ان انهي قراءتي طلبت ان لا انشر تصريحها بذريعة انها لم تكن تتوار ان حديثها معي للنشر.

تكرر الامر مع عدد اخر من المرشحين التقينا بعضهم في مقراتهم وتحدثوا لنا بإسهاب وعبروا عن آرائهم في مواضيع شتى، انتقدوا وهاجموا وتحدوا واستعرضوا امامنا جرأتهم الكلامية في قضايا عديدة تهم الوطن والمواطن، ولقد استمعنا لهم وسجلنا احاديثهم على امل ان ندخلهم في جو الموضوع الذي جئنا من اجله، وبعد ان قضينا معهم وقتاً طويلاً سألونا ان كنا سننشر ما صرحوا به من اراء جريئة وشجاعة، فقلنا نعم لان الحديث مع الاعلاميين ليس حديث مقاه بل يفترض ان يكون حديثاً محسوباً ومسؤولاً.

وما ان ادركوا غايتنا وان كلامهم معد للنشر، وباننا لم نأت اليهم ليلقوا علينا محاضرات في السياسة والثقافة حتى تبخرت شجاعتهم وجرأتهم مرة واحدة وسحبوا كلامهم، كل كلامهم، واقنعونا ان الموضوع في النهاية كلام في كلام.

قسم اخر من المرشحين اختصر علينا المشوار وضياع الوقت واختصر على نفسه عواقب التصريحات- ورفض التحدث في موضوعنا هذا مختلقاً شتى المبررات.

وهؤلاء واولئك من المرشحين الذين يتنافسون لتمثيل المواطن العراقي في مجلس النواب يتناسون او يجهلون ان واحدة من ابسط حقوق المواطن عليهم والتي ضمنها لهم الدستور العراقي الجديد هي حق الحصول على المعلومة والواقع اننا لا نكاد نفهم اسباب تخوف البعض من التحدث وتردده في التصريح الى وسائل الاعلام واذا كنا نجد العذر لبعض المسؤولين والسياسيين في التخوف من ان تصريحاتهم قد تخضع الى التحريف والتغيير لاسباب مختلفة، فان مثل هذا التخوف يصبح غير مبرر وغير منطقي ولا معنى له في صحيفة مثل صحيفتنا يعمل فيها ويشرف عليها ملاك محترف، ويمر كل موضوع بما فيه موضوعنا هذا بمراحل مراجعة وتدقيق قبل ان يأخذ طريقه الى النشر.. صحيفتنا التي اثبتت ومنذ صدورها حرصها والتزامها المهني والاخلاقي في تعاملها مع ما تنقله من تصريحات واراء واقوال للمسؤولين او المواطنين على حد سواء، بصرف النظر عما اذا كانت متطابقة او غير متطابقة مع وجهة نظرها ولهذا لا نجد لهذه الحالة غير تفسير واحد: هؤلاء الاشخاص عاجزون عن مواجهة الحقيقة بكل معانيها!

المحرر